والمستثنى والظرف والمفعول معه والمشبه بالمفعول به
وذكر في موضع احترازها لان في المفعول المطلق اه بين والمتجه
الاول ثابت لها اي صورة فلا يرد ان منصوب اسم الفاعل
مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول
به على الحد اي كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى
الظرف بعد حذف الاستقرار اسم من وجوب الاعتماد على
ما ذكر ولو قرنت بال بنا على الاصح من انها مع الصفة المشبهة
حرف تعريف وترك اشتراط الحال او الاستقبال لانه لا يتجه
فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال وفيه من الشروط ان لا
تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وان لا توصف لان
ذلك من ضرورة وصفها اي فهو لا يفارقها وانما يعد شرطا
ما قد يفارق اهودخ ايعلان قوله على الحد الذي قدمناه
يمكن تاويله بان يراد في الجملة فلا فق عبارته في الكافيته
وسبق ما تعلق فيه اي بحق التشبيه باسم الفاعل وهو المتفق
على طريقة المفعول لانه الذي تفارق فيه الصفة اسم
الفاعل اما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان عليها لان المرفوع فاعل
والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قال يس
بخلاف اسم الفاعل اي فانه يتقدم منصوبه قال في الارتشاف
الا اذا كان بالا او مجرورا بما مضافة او حرف جر غير زايد نحو هذا
غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فان جر فحرف جر زايد نحو
ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول لبيس زيد
عمرا بضارب ومنه ذلك المراد قاله بيس ومن ثم الخ
مراده مما تقدم به عبارته بيان بتعين على تخالف الصفة

فلم

وا سم الفاعل فيما ذكر اي ومن اجل هذا التخالف صح النصب في نحو زيد
انا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور في زيد الوقوع تقدم من
الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله في زيد
لوقوعه صح ان يفسر عامله المحذوف لقاعدة ان ما يعمل
يفسر العامل وامتنع في نحو وجه الاب زيد حسنه لعدم
صحة عمل حسن في وجه او وقوع من الضمير لعدم جواز تقدم
منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله في وجه لو تقدم له
لم يصح ان يفسر عامله المحذوف لقاعدة ان ما لا يعمل لا يفسر
عاملا ولبس مراد الشيخ بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة
كما توهمه البعض فقال كان الاولى حذف الضمير المتصل
بالوصف ليكون اصرح في الدلالة وكونه اسببية وجب
اي وكون ما تعلق فيه بحق التشبيه باسم الفاعل فلا يرد اكحسن
الزيدان وما قبيح الهران لان عملها في هذين بما فيهما من معنى
الفعل وبقي مما يتعلق فان فيه انه يعمل محذوفا ولهذا اجازوا انا ضارب
زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو بانما رفعا ووصف
منون واما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط
وجود المجرور ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل
بخفض الوجه ونصب الفعل وانه لا تنقض اضافته الى مضاف
الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل ابيه ويقبح مررت
برجل حسن وجهه وانه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه
كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ومتنع عند الجمهور زيد
حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت وانه يجوز اتباع
معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بعطف لان معمولها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)